

فعالية السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أ. أحمد نصير¹

د. عبد النور غريس²

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر لنهوض بالاقتصاد الجزائري، الذي يعد من الاقتصاديات المتنوعة رغم هيمنة القطاع النفطي على مجمل قيمة الناتج المحلي الإجمالي وقد عانى هذا الاقتصاد من إختلالات هيكلية في قطاعاته بسبب ضعف السياسات والبرامج التي طبقت خلال العقود الماضية.

Abstract:

The purpose of this research is to shed light on the role macroeconomic policies on foreign direct investment to the advancement of the Algerian economy is considered as adrivers one inspite of the domination of oil sector on the gross domestic product. Algeria economic suffer from structural weakness in all sector because of the weakness of policies and programs that implanted in recent years.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية الكلية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاقتصاد

الجزائري، السياسة المالية، السياسة النقدية، سياسة التجارة الدولية.

المقدمة:

إن التحول في توجهات السياسات الاقتصادية الكلية، من رفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه، وهذا بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي، كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل وتطوير الصناعات المحلية وتنمية القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلاً عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الإبتكارية، بتطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية، وتحسين جودة المنتجات السلعية، وتوسيع الترابطات الإنتاجية. فالجزائر أدخلت العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار

¹- أ. أحمد نصير: أستاذ مساعد أ ، بجامعة الوادي.

²- د. عبد النور غريس: أستاذ محاضر أ ، بجامعة الجزائر3.

، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وعلى الرغم من الإدراك بأن ذلك النوع من الاستثمار لا يشكل بديل عن الاستثمار والادخار المحلي بل هو مكمل له .

بناءً على ذلك سوف نتعرف من خلال هذه الدراسة على فعالية السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

أولاً: الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر:

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: يعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري، بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار) [1] .

2- نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية والسياسية والدولية: لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين الذين قدموا عدة نظريات [2]. تفسر قيام هذا النوع من الاستثمار وهي:

1-2 النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر ظهرت معالم نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر مع نهاية القرن 18م ، حيث جاء رواد المدرسة الكلاسيكية بأفكار جديدة غيرت من مجريات الأحداث الاقتصادية الدولية، كما تلتها أفكار أخرى للمدرسة الحديثة [3]، ومن هذه النظريات نجد:

ن نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو (D.RICARDO): لقد ميز ريكاردو بين التبادل الداخلي والتبادل بين الأمم، مفادها أن يتخصص كل بلد في إنتاج السلع التي لها تفوق نسبي في إنتاجها، وهي السلع التي تعود عليه بأقل تكلفة مقارنة بالبلدان الأخرى، وحسب هذا الباحث فإن إختلاف النفقات النسبية هو شرط ضروري وكافي لقيام التبادل التجاري، وعليه فإن الفائدة تبقى قائمة من هذا التبادل التجاري حتى وإن كانت إحداهما تتميز بإنتاج السلعتين بنفقات مطلقة أقل، على غرار العالم الإقتصادي آدم سميث وفق للتكاليف المطلقة، فإن التبادل الدولي يعتمد تفسيره على أساس إختلاف التكاليف النسبية.

ن نظريات أسعار عوامل الإنتاج (معدل العائد) لهيكشر- أولين 1933 وكييمب 1961-1964 .

لقد سعى بعض الاقتصاديين لتطوير بعض المفاهيم العامة للنظرية الكلاسيكية لفهم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، ومنهم الاقتصاديين هكشير و أولين اللذان اتفقا على فكرة إختلاف النفقات النسبية، ويرجعان هذا الاختلاف إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج. وعليه يتوقف قيام التجارة الدولية على عاملين وهما[4]:

* إختلاف هبات البلدان من عوامل الإنتاج.

* إختلاف كثافة عوامل الإنتاج في دوال إنتاج السلع.

2-2- النظريات المعتمدة على هيكلية أو بنية السوق: ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

ن مدخل المنشأة الصناعية: يعتبر كل من ستيفن هايمر hymer-stephane وشارل- كندلبرغر C.P. Kind le berger أن إنتقال رأس المال من دولة إلى أخرى في صورة إستثمارات أجنبية، يلزمه لكي يتحقق شرطان هما[5]:

o أن تزيد الأرباح التي تحققها هذه الإستثمارات في الخارج عن تلك التي يمكن أن تحققها في الداخل.

o أن تتمتع الشركات الأجنبية بمجموعة من المزايا الاحتكارية أو شبه الاحتكارية في مواجهة الشركات الوطنية بالدولة المضيفة منها (الإفناق الضخم على البحوث والتطوير، التقدم التكنولوجي، توفر المهارات الإدارية والتنظيمية... الخ).

ن نظرية دورة حياة المنتج لـ Vernon Raymond: تعود نظرية " دورة حياة المنتج " إلى فرنون 1966، والتي من خلالها حاول تفسير قيام الإستثمار الأجنبي المباشر، وركز أيضا على المزايا الاحتكارية للشركات عابرة القوميات، إلا أنه يعطي إهتماماً خاصاً للتفوق التكنولوجي. وقد إفترض فرنون أن الميزة النسبية التي تتمتع بها إحدى الدول في إنتاج منتجات معينة، يمكن أن تنتقل من دولة لأخرى مع مضي الزمن.

2-3- نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع:

ن نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية: تعود هذه النظرية إلى كل من بكلي Buchely وكاسو Casson وداننج Dunning ورجمان Rugman، وتركز هذه النظرية على أهمية إمتلاك المزايا الإحتكارية حتى يمكن قيام الإستثمار المباشر في الخارج، حيث تقوم فكرتها على أساس أن عدم كمال الأسواق لا يؤدي إلى قيام تجارة دولية متميزة بالكفاءة، وبالتالي فإن إستخدام، وإمتلاك المزايا الإحتكارية يمكن الشركات الدولية من التغلب على

القيود المختلفة التي تفرضها الحكومات على الأسواق، وبالتالي يضمن الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية عدم دخول منافسين جدد للأسواق، وتظل تلك المزايا ملك المنشأة.

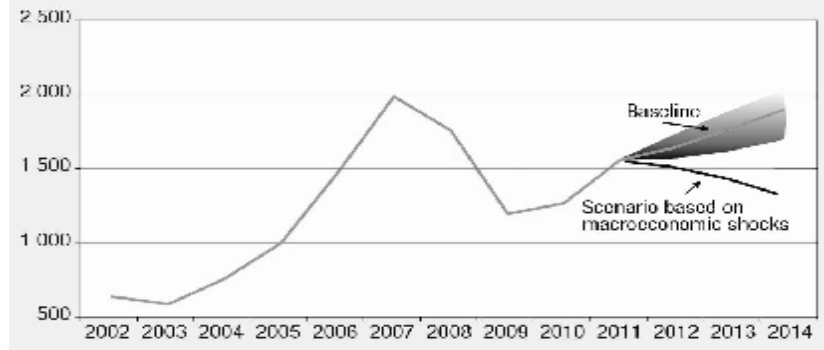
نظريّة الموقع: تعود هذه النظرية إلى كل من باري ودننج، وتهتم النظرية بموضوع إختيار الدول المضيفة التي ستكون مكان للإستثمار الأجنبي المباشر، لممارسة العملية الإنتاجية، والتسويقية الخاصة بالمشروع، بمعنى آخر أنها تركز على المحددات والعوامل المكانية المؤثرة على قرارات إستثمار الشركة المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة، وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الإستثمار، وبين التصدير لهذه الدولة.

3- **إتجاهات وتطور الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم:** قدر التدفق السنوي للإستثمار الأجنبي المباشر في العالم، خلال سنوات السبعينيات من القرن العشرين بـ 27,5 مليار دولار، وشهدت تدفقاته نمواً متسارعاً خلال العقدين الماضيين، وكان ذلك بفعل عوامل عديدة تجلت أساساً في التطورات والتغيرات التي مسّت العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية. وتعرف عن الإتجاهات العالمية الحديثة لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وهذا النمو المتزايد والمتسارع، وزادت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخلة (الواردة) في العالم، بنحو ثلاثة أضعاف خلال الفترة 1982-1990 لتصل إلى 202 مليار دولار عام 1990 مقابل نحو 59 مليار دولار عام 1982، وبلغ خلال الفترة 1991-1996 في المتوسط حوالي 280 مليار دولار، وبتنامي ظاهرة العولمة، وإنتتاح الأسواق العالمية، وما تبعها من موجة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة، حيث قدر حجم تدفقاته خلال عام 1997 بحوالي 477 مليار دولار، وأن نسبة 84 % من هذه التدفقات الاستثمارية كان مصدرها مجموعة الدول الصناعية المتقدمة متمثلة في عملية الاندماج والتملك، أما في عام 1998 سجل رقماً جديداً بـ 690 مليار دولار إلى أن بلغ حوالي تريليون دولار عام 1999، ليواصل الارتفاع حتى بلغ 1.38 تريليون دولار عام 2000، حيث بلغ حجم التملك والاندماج سنة 2000 أكثر من 7894 عملية، وبقيمة تتجاوز 145 مليار دولار.

زادت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخلة (الواردة) في العالم، بنحو ثلاثة أضعاف خلال الفترة 1982-1990 لتصل إلى 202 مليار دولار عام 1990 مقابل نحو 59 مليار دولار عام 1982، وبلغ خلال الفترة 1991-1996 في المتوسط حوالي 280 مليار دولار، وبتنامي ظاهرة العولمة، وإنتتاح الأسواق العالمية، وما تبعها من موجة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر

نحو أقاليم العالم المختلفة، حيث قدر حجم تدفقاته خلال عام 1997 بحوالي 477 مليار دولار، وأن نسبة 84 % من هذه التدفقات الاستثمارية كان مصدرها مجموعة الدول الصناعية المتقدمة متمثلة في عملية الاندماج والتملك، أما في عام 1998 سجل رقما جديدا بـ 690 مليار دولار إلى أن بلغ حوالي تريليون دولار عام 1999، ليواصل الارتفاع حتى بلغ 1.38 تريليون دولار عام 2000، حيث بلغ حجم التملك والاندماج سنة 2000 أكثر من 7894 عملية، وبقيمة تتجاوز 145 مليار دولار.

الشكل رقم (01): التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر 2002-2011 والإسقاطات المتعلقة بالفترة 2012-2014



المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، التقرير السنوي للاستثمار العالمي 2012، سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، إستعراض عام، جنيف، حزيران 2012.

وفي أعقاب تلك التدفقات المرتفعة للإستثمار الأجنبي المباشر، والتي بلغت مستوياتها العالية في سنة 2000، شهدت انخفاضا وتراجعا في السنوات الموالية، حيث بلغت نحو 817.5 مليار دولار سنة 2001، ونحو 716 مليار دولار سنة 2002، ويعزى هذا الانخفاض الحاد إلى تراجع عمليات الاندماج والتملك، والتي بلغت في سنة 2002 حدود 4493 عملية بقيمة 82 مليار دولار وتوجه الإقتصاد العالمي إلى التباطؤ، وتراجع قيمة الأصول مع تراجع أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية التي تشكل 65% من عمليات تمويل صفقات الإندماج والتملك [6]، والتأثيرات السلبية لأحداث 11 سبتمبر 2001، التي زادت من حالة عدم

اليقين والتوتر في أوساط المستثمرين، وتأثير حالة الترقب والحذر في إتخاذ القرار الإستثماري، وضعف ثقة قطاع الأعمال.

وهناك احتمال معدلات نمو أكثر إنخفاضا في الأسواق الناشئة الكبرى يهددان بتقليص هذا الاتجاه الايجابي في سنة 2012، وتتوقع الأونكتاد أن يببط معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2012، مع بلوغ التدفقات إلى ما يقارب 1.6 تريليون دولار أمريكي مع بالارتفاع خلال السنوات القادمة [7].

ثانيا: أدوات السياسات الاقتصادية الكلية: يمكن تقسيم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي إلى المجموعات التالية [8]:

§ أدوات السياسة النقدية.

§ أدوات السياسة المالية.

§ نشاط الأعمال العام.

§ التدخل المباشر من خلال الامتيازات والقيود والأوامر والتراخيص.

للإشارة فإنّ المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية الكلية يمكن أن يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة و هي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية يجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاثة للتدخل، بحيث تحتل الجانبين الآخرين السياسية المالية و السياسة النقدية، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني مثل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك و الادخار و الصادرات و الواردات و الصرف الأجنبي و الأجور.

1- السياسة المالية والسياسة النقدية: من حيث تأثير كل من السياسة النقدية و المالية على الاقتصاد نجد أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع، فالنقديون يرون أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية في توجيه الاقتصاد عن السياسة المالية سواء في المدى القصير أو الطويل ولهذا تراهم يهملون السياسة المالية وحسب اعتقادهم أنّ نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط ضروري وكافي من أجل نمو الدخل في حين أنّ الكنزيون يعظمون دور السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي وأنها لا تقلل على السياسة النقدية في ذلك، ومهما يكن من اختلاف في وجهة نظر الاقتصاديين فإنّ التنسيق بين السياسة المالية والنقدية

يعتبر أمرا ضروريا وذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات [09].

2- سياسة التجارة الدولية: تتمثل السياسة التجارية في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة محددة سابقا. وهذه الأهداف كثيرة للسياسة التجارية أهمها تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل القومي وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية وأخيرا الحد من التقلبات الخارجية على الاقتصاد الوطني.

وحتى تستطيع السياسة التجارية تحقيق هذه الأهداف تعتمد على حزمة من الأدوات والتي تتمثل في كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة مثل: الرقابة على الصرف، اتفاقيات التجارة والدفع، الإعانات، نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، الرسوم الجمركية [10].

ثالثا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

إن الدول العربية مثلها مثل باقي الدول النامية، عملت على اتخاذ تدابير مختلفة لأجل تكييف إقتصادياتها مع التحولات العالمية، وزيادة إستقطاب وإجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا من خلال تنفيذ برامج مختلفة من الإصلاحات الاقتصادية، وإقرار "الباب المفتوح" أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، عبر تهيئة الظروف الملائمة.

شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية، تطورا ملحوظا خلال الفترة 1995-2001، فقد بلغ عام 2001 حوالي 7.71 مليار دولار، فيما لم يتجاوز حوالي 0.25 مليار دولار عام 1995، وقد بلغ ذروته عام 1998، إذ بلغ 8.74 مليار دولار، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى القفزة النوعية التي شهدتها حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية، والذي بلغ 4.28 مليار دولار، وتراجع بعد ذلك في سنتي 1999 و2000، إذ بلغ نحو 2.49 مليار دولار و2.62 مليار دولار على التوالي، إلا أنه تضاعف بشكل ملحوظ في سنة 2001، وبزيادة ثلاثة أضعاف عما كان في سنتي 1999 و2000، وشهدت الفترة 2002 - 2009، تطورات ملحوظة وقياسية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية، حيث بلغت هذه التدفقات في المتوسط حوالي 38 مليار دولار، فيما لم تتجاوز خلال الفترة 1995-2001 في المتوسط حوالي 4.5 مليار دولار،

حيث بلغت في سنة 2004 حوالي 24.7 مليار دولار، وبنسبة زيادة 57.28% عن سنة 2003 [11].

الجدول رقم (01): يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية
2009-1995

الوحدة: (مليار-دولار)

السنة	إجمالي الدول العربية	السنة	إجمالي الدول العربية
1995-1998	4.96	2004	24.71
1999	2.49	2005	45.85
2000	2.62	2006	62.4
2001	7.71	2007	72.1
2002	8.35	2008	96.48
2003	15.71	2009	79.23

Source- World Investment Report: Investing in a Low-Carbon Economy, UNCTAD, New York and Geneva, 2010, P167-170.

على الرغم من الاتجاهات التصاعدية التي عرفها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، وجهودها التي تبذلها لجذب هذا النوع من الاستثمار، إلا أن نصيبها من إجمالي تدفقاته على المستوى العالمي، وتدفقاته على مستوى الدول النامية ما زال ضئيلاً، حيث لم يتجاوز خلال الفترة 1995-2001 حوالي 1,05% من إجمالي التدفقات في العالم و3.6% من إجمالي التدفقات في الدول النامية، وقارب 1% من إجمالي التدفقات في العالم، وهذا في سنة 2001، وبلغ نصيب متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من متوسط إجمالي التدفقات في الدول النامية حوالي 3% خلال الفترة 1995-1998.

وفي الفترة من عام 2002 إلى عام 2009 تحسن النصيب النسبي للدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم، والدول النامية، حيث بلغ في المتوسط 4.11% و12.23% على الترتيب.

ويتراوح نصيب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من إجمالي التدفقات في الدول النامية خلال الفترة 2002-2009 ما بين 4.8% و 16.5%، وعرف نصيبها خلال الفترة 2002-2006 اتجاهاً تصاعدياً، حيث بلغ 4.8% في سنة 2002 ليرتفع في سنة

2003 بنسبة 3.9% عن سنة 2002 ليحقق نسبة 8.7%، ليتواصل الارتفاع ليبلغ هذا النصيب 15% في سنة 2006، وعلى الرغم من المستوى الذي حققته الدول العربية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2007، والذي بلغ حوالي 72.1 مليار دولار، إلا أن حصتها تراجعت إلى 14.42%، لتشهد بعد ذلك اتجاهًا تصاعديًا لتبلغ حصتها أعلى مستوياتها، حيث بلغت حوالي 15.3% و16.5% في سنتي 2008 و2009 على الترتيب، والجدول التالي يبين حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميًا [12].

الجدول رقم (02): يبين حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميًا 95-09 (مليار دولار)

السنة	د. العربية	الحصة من د. النامية	الحصة من العالم	السنة	د. العربية	الحصة من د. النامية	الحصة من العالم
98-95	4.96	3%	1.05%	2004	24.71	8.7%	3.44%
1999	2.49	1.12%	0.23%	2005	45.82	14.48%	4.77%
2000	2.62	1%	0.2%	2006	62.4	15%	4.42%
2001	7.71	3.6%	0.9%	2007	72.1	14.42%	3.93%
2002	8.35	4.8%	1.33%	2008	96.48	15.3%	5%
2003	15.71	8.7%	2.79%	2009	79.23	16.5%	7.2%

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2009، ص: 68.

رابعاً: واقع السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر:

1- واقع السياسة المالية في الجزائر: إنّ السياسة المالية ما هي إلاّ برنامج، تقوم هذه الأخيرة بتخطيطه وتنفيذه، مستخدمة في ذلك مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية، لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيّرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك لتحقيق أهداف المجتمع (عمالة كاملة، استقرار ونمو اقتصادي، توازن في ميزان المدفوعات، التوازن الاقتصادي العام، تقليص الفجوة في الدخل بين أفراد المجتمع... الخ).

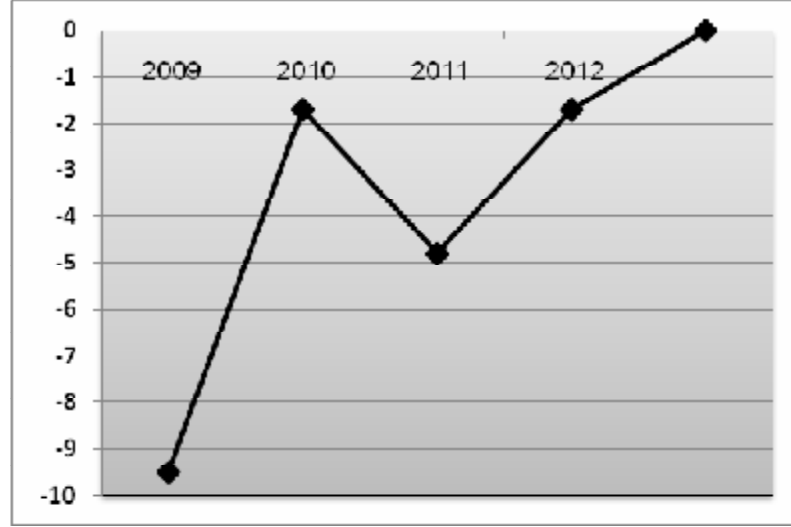
1-1- تطور النفقات العامة في الفترة 2007-2011: إن انخفاض سعر البترول سنة 1998 إلى أقل من 12.86 دولار للبرميل -بسبب الركود العالمي نتيجة لأزمة دول جنوب شرق آسيا-[13]، كان من بين مسببات تقشف الدولة في الإنفاق، والذي كان على حساب نفقات التجهيز.

يمكن القول أن الدولة استطاعت تحقيق أغلب توصيات مؤسسات النقد الدولي من خلال تطبيقها لبرنامج الإصلاح الهيكلي، إذ تحسنت المؤشرات المالية للدولة، فعلى سبيل المثال لا الحصر وصل معدل التضخم إلى 0.3% سنة 2000 بعدما كان 29% سنة 1994[14]، لكن هذا التحسن في المؤشرات كان على حساب الوضع الاجتماعي، إذ ارتفع معدل البطالة ليصل إلى أكثر من 29% سنة 1999. ومع تحسن أسعار البترول من جديد حيث تراوح سعر البرميل الواحد بين 18 و 29 دولار في الفترة الممتدة بين 1999 و 2000.

1-2- سياسة الإيرادات العامة في الجزائر: انخفضت الإيرادات العامة سنة 1998 بشكل حاد، وذلك يعود إلى انخفاض الجباية البترولية كنتيجة لانخفاض أسعار المحروقات، ولكن مع انتعاش هذه الأسعار عادت الإيرادات العامة إلى الارتفاع من جديد لتصل سنة 2002 إلى أعلى قيمة لها، والتي بلغت 1586.9 مليار دج، (شكلت فيها الجباية البترولية أكثر من 57%)، ولقد ساعدها في ذلك نمو الجباية العادية، إذ انتقلت من 342.6 مليار دج سنة 1998 إلى 603.7 مليار دج سنة 2004، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، من بينها الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمحاربة التهريب والغش الضريبي إضافة إلى تحسن الوضعية المالية لبعض المؤسسات الخاصة بفضل التشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص[15].

1-3 الموازنة العامة في الجزائر: تعاني الجزائر منذ سنين من عجز مزمن في ميزانيتها العامة وخصوصاً خلال الفترة 2000 إلى 2012 ، نظراً لأن السياسة التوسعية التي إنتهجتها الجزائر هي السبب الرئيسي في التضخم والعجز الخارجي وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية، وبالتالي فقد سعى صندوق النقد الدولي إلى مراقبة السياسة المالية من خلال ضبط الإنفاق الحكومي، حيث أن الإتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي كانت في مجملها تهدف إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة، وذلك من خلال تقليص حجم الدين الداخلي وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطهير محافظ البنوك العامة[16]، والجدول التالي يمثل تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2011 وهو كالتالي:

الشكل رقم(02): تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2012
(الوحدة:مليار دولار)



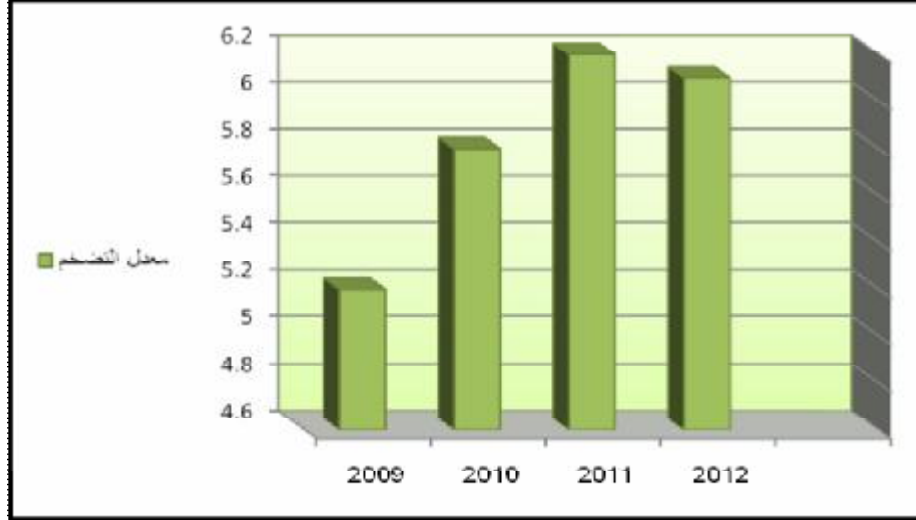
المصدر: بناء شخصي بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2011، ص: 70.
 - بيانات صندوق النقد الدولي، 2013.
 - وضعية عمليات الخزينة العمومية، تقرير بنك الجزائر السنوي 2009، ص: 228
- ومن خلال هذا الشكل نلاحظ أن الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2011 في حالة عجز ففي سنة 2009 حققت الجزائر عجز يقدر ب 9.5 مليار دولار إلا أنه تحسن سنة

2010 ليصل إلى 1.7 مليار دولار نتيجة لإنعاش الإقتصاد الوطني في الأجل المتوسط والطويل، إلا أنه في سنة 2011 إرتفع ليصبح 4.8 مليار دولار في سنة 2011 لتحسن الموازنة العامة في سنة لتصل إلى عجز يقدر 1.7 مليار دولار.

2-السياسة النقدية في الجزائر: تعرف الوضع النقدي بوجه الخصوص ابتداء من 1990 تغييراً جذرياً وبدأت تظهر بوادر التجديد والابتكار المالي، فقد تغيرت العلاقة بين البنك المركزي والحكومة والخزينة، ووضع إطار قانوني للسياسة النقدية وأهداف محددة أهمها محاربة التضخم بالإضافة إلى إدخال أدوات جديدة للسياسة النقدية وتحكم البنك المركزي في كل الأمور النقدية [17]، والشكل التالي يمثل مؤشرات السياسة النقدية (معدلات التضخم) للفترة 2009-2012 في الجزائر وهو كالتالي:

الشكل رقم(03): يمثل مؤشرات السياسة النقدية (معدلات التضخم) للفترة 2009-2012 في الجزائر. (الوحدة: %)



المصدر: بناء شخصي بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2011، ص:79.

- بيانات صندوق النقد الدولي، 2013.

إن الشيء الملاحظ من خلال هذا الشكل هو أن معدلات التضخم ارتفعت خلال سنة 2010 لتصل إلى 5.8%، ويرجع ذلك إلى بصفة أساسية إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي

مع بقاء معدلات البطالة على ارتفاعها في ظل زيادة الطاقات الإنتاجية غير المستغلة، كما عرفت إرتفاعاً سنة 2011 لتصل إلى 6.2%، ويرجع هذا الإرتفاع الملحوظ إلى التطورات السلبية للعرض وإرتفاع المخاطر الجيوسياسية، كما أن توقعات 2012 ترجع إنخفاض في معدلات التضخم، والسبب الرئيسي يرجع إلى إنخفاض أسعار النفط بمعدل 4.9%.

3- سياسة تجارة دولية في الجزائر: لقد شرعت الجزائر في برنامج تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي، إذ تجسد من خلال قانون 88-29، الذي أعطى مرونة أكثر في مجال التجارة الخارجية. لكن سنة 1992 ونتيجة الاختلالات المالية [18]، قامت السلطات العمومية بتشديد القيود على الصرف الأجنبي وتقليص حجم الواردات، كما وضعت قواعد صارمة على التمويل. إلى غاية سنة 1997 حيث تم التحرير الكلي للتجارة الخارجية. الذي تزامن مع اختصار الإجراءات الإدارية لجمركة السلع المستوردة، وتخفيض الحقوق الجمركية تدريجياً مع خلق الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية. ولكن رغم كل هذه الإجراءات، إلا أن هيكل الصادرات تقريبا لم يتغير، إذ بقيت صادرات المحروقات هي السلعة المسيطرة [19]، والجدول التالي يمثل رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2009-2012 وهو كالتالي:

الجدول رقم (03): تطور الميزان التجاري ونسبة مساهمته في الناتج الإجمالي في الجزائر

خلال الفترة 2009-2012

السنوات	2009	2010	2011	2012
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	0.4	12.5	25.2	20.6
نسبة الميزان التجاري / الناتج الإجمالي (%)	0.3	7.9	13.7	10.9

المصدر: تقرير الصندوق النقد الدولي، 2012، ص: 17.

فيما يتعلق بأداء الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2009-2012، يلاحظ أن رصيد الميزان التجاري حقق فائض سنة 2009 بمقدار 0.4 مليار دولار وإرتفع هذا الفائض لسنة 2010 ليصل إلى 12.5 مليار دولار، بزيادة قدرها 12.1 مليار دولار والتي ساهمت في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 7.9%، أما في سنة 2011 فقد حقق قيمة معتبرة قدرت بـ

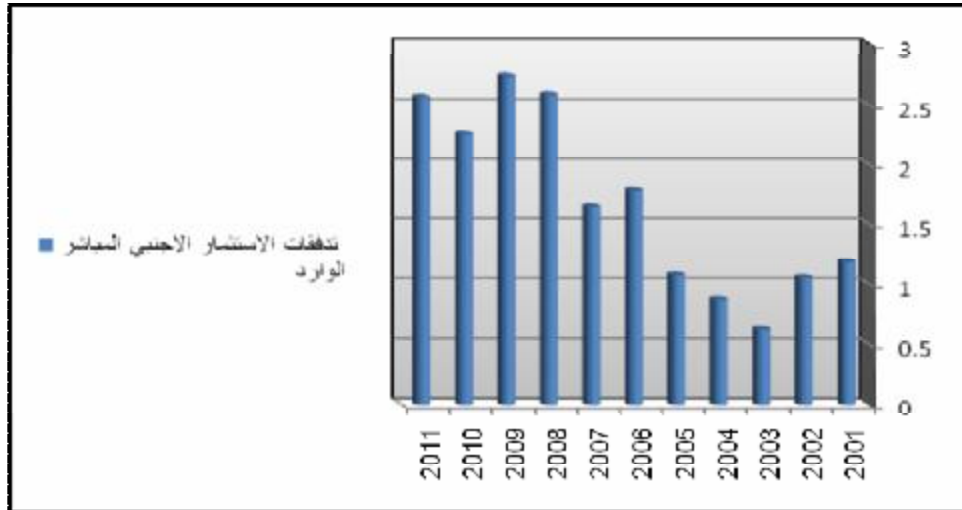
25.2 مليار دولار، مع ملاحظة تراجعها خلال سنة 2012 ليصل إلى 10.5 مليار دولار، وساهم في الناتج الإجمالي بنسبة 10.9%.

رابعا: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1995-2011: في هذه الفترة، عملت السلطات العمومية على تحقيق التوازن الداخلي، والخارجي، وإنعاش الاقتصاد الجزائري، وبعث النشاط فيه، والعمل على توفير الأموال اللازمة لتلبية الطلب الداخلي وذلك من خلال الاعتماد على جملة من المزايا، والحوافز المقدمة لفائدة المستثمرين من خلال قانون الاستثمار 1993 المتعلق بالاستثمار الأجنبي، والمعدل والمتمم بالأمر 01-03 لسنة 2001 وإنشاء الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار (APSI)، وكذلك من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي لسنة 2001، الذي كان له الدور الكبير في تشجيع وترقية الاستثمار، وجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية [20]، والشكل التالي يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2010 وهو كتالي:

الشكل رقم (04): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة

2011-2001

الوحدة: %



المصدر: بناء شخصي بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الصفاة الكويت، 2011، ص: 97.

- تقرير الصندوق النقد الدولي، 2012، ص: 24.

وخلال الفترة 2001-2009، وبالرغم من وجود تذبذب في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مرة يرتفع ومرة ينخفض، إلا أن التدفق سجل تحسن ملحوظ وعرف خط اتجاه مرتفع، حيث نجد أن هذا التدفق بلغ في سنة 2001 حوالي 1.19 مليار دولار، لينخفض بعد ذلك في سنة 2002 ليبلغ حوالي 1.06 مليار دولار، وفي سنة 2003 حوالي 0.63 مليار دولار، أي بمعدل انخفاض بلغ حوالي 11% و40.5% على الترتيب.

ليرتفع بعد ذلك في كل من سنة 2004، و2005، و2006، ليبلغ حوالي 0.88 مليار دولار، و1.08 مليار دولار، و1.79 مليار دولار على الترتيب، أي بمعدل زيادة بلغ حوالي 39.6%، و22.7%، و65.7% على الترتيب، لينخفض في سنة 2007 ليبلغ حوالي 1.66 مليار دولار، ليرتفع في سنتي 2008 و2009 ليحقق الذروة حيث بلغ حوالي 2.59 مليار دولار و2.746 مليار دولار على الترتيب، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 59% و71%، وهذا التحسن والنمو في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر راجع إلى تحسن الأوضاع الأمنية في الجزائر، وتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي [21].

خامسا: فعالية السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

رغم كل الجهود التي بذلتها الجزائر منذ دخولها اقتصاد السوق، قصد تحسين مناخ الاستثمار، والتي نالت إلى حد ما رضا واستحسان الهيئات العالمية المراقبة لمسار الإصلاحات الاقتصادية، خاصة ما تعلق منها بالنتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى، إلا أن هذا المناخ لا زال يوصف بأنه غير مؤهل تأهيلا كافيا، ليس فقط لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، بل حتى للقطاع الخاص المحلي.

ولقد كانت السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر ضعيفة من ناحية الفعالية في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر، فبالنظر إلى ما تدفق من هذا الاستثمار من جهة، وما أنفقتة الدولة على الاقتصاد وما منحته من حوافز وامتيازات ضريبية من جهة أخرى، ندرك أن تكاليف استقطاب هذا الاستثمار كانت أكبر من مكاسبه، ومع عدم قدرة السياسة الاقتصادية توزيع هذه

الاستثمارات بشكل متجانس على كامل التراب الوطني، أمكن القول أنها لم تكن رشيدة في الاستقطاب، حتى في ضل تحسن مناخ الاستثمار في السنوات الأخيرة.

من خلال دراستنا لدور السياسات الاقتصادية الكلية على مناخ الاستثمار في الجزائر تبين لنا أنها لم تكن رشيدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالحوافز الضريبية منحت بشكل مغالى فيه (خاصة طول فترة الإعفاء)، الأمر الذي أدى إلى تعظيم تكاليف استقطاب هذا المستثمر مقارنة بالمكاسب المحققة منه، كما تدعم هذه النتيجة بمقارنة نسبة ما أنفقته الدولة من ثروتها على الاقتصاد -خاصة على البنية التحتية- مع نسبة ما تحصلت عليه من تدفقات لرأس المال الأجنبي من ناتجها المحلي الخام. إذ أن ما تدفق من استثمار لا يعكس مؤهلات وقدرات الاقتصاد الجزائري، وهو أقل من القدر اللازم الذي يحتاجه الاقتصاد.

الخاتمة: يمكن حصر أهم النتائج التي يتسنى لنا الخروج بها من هذه الدراسة في النقاط التالية:

U على الرغم من التحسن الذي شهده تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، يبقى بعيدا عن الأهداف والإمكانات التي سخرت من أجله، ومازال نصيبها من إجمالي التدفقات على مستوى الدول العربية والدول النامية ضعيفا، حيث لم يتجاوز 6.5% من التدفقات العربية و0.3% من التدفقات في الدول النامية.

U إن مناخ الاستثمار في الجزائر، مازال يعاني الكثير من المعوقات، منها المعوقات القانونية، والبيروقراطية، والفساد الإداري، ومن أسوأ مظاهره الرشوة التي يجب أن يراعيها المستثمر في مشاريعه، ومشكلة القروض البنكية، ومشكلة التمويل، ومشكلة العقار الصناعي، ومشكلة النظام القضائي، ومشكلة القطاع الموازي... الخ.

U تكمن العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر في ما يمكن أن تتركه أدوات السياسة الاقتصادية على هذا الاستثمار، فمن خلال أدوات السياسة المالية فالنفقات العامة يمكن للدولة أن توفر بنية تحتية مساعدة على الاستثمار، كما يمكن لها أيضا أن تؤثر إيجابا على حجم السوق من خلال الرفع من حجم التحويلات والدخول، أو ترفع من كفاءة وفعالية القطاع الإداري. أما عن الضرائب فيمكن للدولة من خلال مختلف الامتيازات الضريبية أن تساهم في إجراء وتحفيز المستثمر الأجنبي، والسياسة النقدية عند زيادة العرض

النقدي تؤدي إلى زيادة المشاريع الاستثمارية، أما السياسة التجارية فمن خلال أدواتها تؤدي إلى استهداف هذا النوع من الاستثمار .

U تكمن العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر في ما يمكن أن تتركه أدوات السياسة الاقتصادية على هذا الاستثمار، فمن خلال أدوات السياسة المالية فالنفقات العامة يمكن للدولة أن توفر بنية تحتية مساعدة على الاستثمار، كما يمكن لها أيضا أن تؤثر إيجابا على حجم السوق من خلال الرفع من حجم التحويلات والدخول، أو ترفع من كفاءة وفعالية القطاع الإداري، لقد كانت السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر مقيدة في الفترة 1990-2011، وذلك نظرا لتبعتها إلى أسعار المحروقات. كما أنها كانت ضعيفة الفعالية من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ اتضح ذلك من خلال مقارنة نسبة كل من النفقات العامة والإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الخام مع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الخام، والكتلة النقدية مع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر، والميزات التجاري مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي

الهوامش والمراجع:

- [1] الأونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، تشجيع الروابط، استعراض عام، 2001.
- [2] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، المنصورة، 2010، ص:37.
- [3] عبد الحميد زعباط، نظريات التجارة الدولية ومحدوديتها. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد:10، 2004، ص:130.
- [4] عبد الخالق جودة، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر، ص:22.
- [5] محمد نظير بسيوني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1995، ص:44.
- [6] الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية، استعراض عام، 2007، ص:4.
- [7] الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة- تقرير عام، 2012، ص:46.
- [8] طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص:201.
- [9] عبد الخالق جودة، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 1983، ص:157.
- [10] نفس المرجع: ص:158.
- [11] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، الكويت، ص:47.

- [12] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2009، ص: 68.
- [13] عرفت دول جنوب شرق آسيا أزمات مالية قبل عام 1997، كأزمة أندونيسيا عام 1978 وكوريا عام 1980، إلا أن أزمة 1997 كانت من أخطرها. وذلك أن هذه الدول لفترة الانتباه إليها والإعجاب نتيجة لتجربتها التنموية الناجحة مما شجع الكثير من المستثمرين للاستثمار في أسواقها، وتعود أسبابها إلى الثقة المتزايدة في الأداء الاقتصادي المتميز الذي كانت تشهده الأسواق المالية في تلك الفترة.
- [14] وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص: 224.
- [15] Jaque Muller, économie manuel d application, Duond, paris, 2002, p188.
- [16] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص: 224.
- [17] نفس المرجع، ص: 228.
- [18] ج ج دش، قانون 29-29، المتضمن لقانون التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية.
- [19] تتكون الأصول الخارجية أو إحتياطيات الصرف من مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي وهي ناتجة عن حاصل الصادرات والسلع والخدمات والمدخيل الصافية لرؤوس الأموال.
- [20] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص: 313.
- [21] نفس المرجع، ص: 314.